Dirasat: Human and Social Sciences, Volume 53, No. 4, 2026, 8705

Deanship of Scientific Research

Instances of Error in the Book *Al-Iqlid* and its Commentary *Sharh Al-Mufassal* by Al-Jandi (d. 669 AH)

Mahmood Abdul Lateef Fawwaz* , ***Mahmoud Khalaf Hamad***

Department of Arabic Language College of Arts, University of Anbar, ALAnbar, Iraq.

Received: 10/8/2024
Revised: 20/9/2024
Accepted: 17/11/2024
Published online: 1/11/2025

* *Corresponding author:*
Mahmood.fa76@uoanbar.edu.iq

Citation: Fawwaz, M. A. L., & Hamad, M. K. (2026). Instances of Error in the Book Al-Iqlid and its Commentary Sharh Al-Mufassal by Al-Jandi (d. 669 AH). *Dirasat: Human and Social Sciences*, *53*(4), 8705. https://doi.org/10.35516/Hum.2026.8705

© 2026 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Abstract

Objectives: This study aims to examine Al-Jandi's approach to error and correction in his book *Al-Uqlid*, exploring its significance in enhancing the grammatical framework. It seeks to highlight how Al-Jandi uses errors to engage scholars, clarify disagreements, and provide judgments on linguistic opinions presented in *Al-Uqlid's Sharh Al-Mufassal*. The study also evaluates and analyzes these judgments to determine their impact on linguistic discourse.

Methods: The study employs a descriptive and analytical approach, using established critical standards and terminology from linguistic criticism. This methodology allows for a structured examination of the linguistic errors and corrections discussed in Al-Jandi's work.

Results: The study clarifies the criteria for identifying linguistic errors and their corrections. It highlights instances where scholars either acknowledge or obscure their errors, citing expressions such as "some Kufans said," "some scholars said," and similar formulations. These expressions are used to categorize differing linguistic opinions without explicitly naming the scholars involved.

Conclusion: The study reveals the framework for error and correction within linguistic criticism, using *Al-Uqlid* and its *Sharh Al-Mufassal* as a case study. It demonstrates that linguistic criticism is based on various standards, where errors are identified and corrected through structured dualities, offering a clear path for guidance in linguistic analysis.

Keywords: Error; correction; linguistic criticism; Al-Uqlid; Sharh Al-Mufassal; Al-Jandi.

مواضع التخطئة في كتاب الإقليد شرح المفصل للجَنْدي (ت669هـ)

محمود عبد اللطيف فواز* ، ***محمود خلف حمد***

قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة الأنبار، الأنبار، العراق.

ملخّص

الأهداف: هدفت الدراسة إلى بيان منهج الجَندي في كتابه الإقليد في التخطئة، وأهمية ذلك في رفد القاعدة النحوية عبر تخطئته للعلماء، وبيان الخلاف الدائر بينهم، عن طريق إطلاق الأحكام على الآراء والتوجيهات اللغوية الواردة في كتاب الإقليد شرح المفصل، فضلًا عن التحليل والتقويم ليصل بها الى سلامة البنية الصرفية، وصحة التركيب النحوي، ووضوح المعنى الدلالي، ولا تصح عملية النقد اللغوي إلا بالرجوع إليها.

المنهجية: استعملت في الدراسة المنهج الوصفي التحليلي باتباع المقاييس والمصطلحات النقدية التي أسسها النقاد، ورسموا لها معالم واضحة، مكَّنَتْ الباحثين السير بخُطاها ضمن مناهج محددة في النقد اللغوي.

النتائج: وقفت الدراسة على بيان مواضع التخطئة والتصويب، فنجده يخطئ العلماء مرة مصرحًا بأسمائهم ومرة غير مصرح بأسمائهم، فيكني عنها ببعض التعبيرات والأساليب نحو قال بعض الكوفيين، وقال بعضهم، وذهب بعض المحققين وغيرها.

الخلاصة: بيَّنت الدراسة مواضع التخطئة في النقد اللغوي متخذًا كتاب الإقليد شرح المفصل للجَنْدي ميدانًا للدراسة، وأشارت الدراسة إلى أنَّ النقد اللغوي اعتمد على مقاييس مختلفة تَشَكَّل منه النقد، ووضعه في ثنائيات كالتخطئة والتصويب على سبيل المثال، التي منها يمكن تشخيص الخطأ والإرشاد إلى الصواب.

الكلمات الدالة: التخطئة، الجَنْدي، النقد اللغوي، الإقليد، شرح المفصل

المقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه، واهتدى بهداه، إلى يوم الدين.

أما بعد، فقد أضحى النقدُ اللغويّ من أبرز ما يمتاز به النحو العربي، ويعود ذلك إلى الاستقراء والتقعيد، وأصلُ النقد في اللغة التمييز، ومن معانيه بيانُ عيب الشيء، ومن الخطأ قصر دلالة النقد في النحو العربي على بيان العيب أو الخطأ، ولا يجوز أنْ يكون مرادفًا للاعتراض أو الخلاف، بل هو أعم من ذلك بدليل أصل دلالته اللغوية وهو التمييز.

وشكول النقد في اللغة متنوعة، فمنها نقد آراء العلماء وتوجيهاتهم، ونقد الحدود والتعريفات ونقد القاعدة النحوية، ونقد الأدلة النقلية، ونقد الأدلة العقلية، ونقد الأحكام النحوية، فضلاً عن ذلك منهج كلّ عالم في النقد، ومن الأهمية بمكان فإنَّ أغلب المصطلحات في النقد اللغوي لم يُفرَد لها بالتصنيف، بل نقفُ عند مفهوم بعضها في كتب التعريفات أو عن طريق تتبعنا لمواطنها في مظانَّها؛ فمنها مصطلحات القبول والاستحسان أو الرد والرفض، والإشارة إليها تكون عبر إطلاق الأحكام التقويمية. فتولّدتِ الرغبة في دراسة مواضع التخطئة في النقد اللغوي متخذًا كتاب الإقليد شرح المفصل للجَنْدي ميدانًا للدراسة والبحث، إذ أشارت الدراسة إلى أنَّ النقد اللغوي اعتمد على مقاييس مختلفة تَشَكَّل منه النقد، ووضعه في ثنائيات كالتخطئة والتصويب على سبيل المثال، التي منها يمكن تشخيص الخطأ والإرشاد إلى الصواب، ولا تصحّ عملية النقد اللغوي إلا بالرجوع إليهما.

فشرعت في تقسيم البحث إلى تمهيد أشرت فيه إلى أوجه التخطئة في النقد اللغوي فضلًا عن منهج الجَندي في كتابه الإقليد في التخطئة والتصويب، وأهمية ذلك في رفد القاعدة النحوية وأثره عند اللغويين قديمًا وحديثًا، إذ تأتَّى هذا المبتغى في مبحثين اثنين، الأول منها تناول تخطئته للعلماء فجاء في مطالبٍ ثلاثة، الأول تناول نقد العلماء مصرحًا بأسمائهم والثاني نقد العلماء غير مصرحٍ بأسمائهم، والثالث نقله لنقد العلماء بعضهم لبعض، ثم جاء المبحث الثاني الذي تناول نقد الأحكام النحوية ونقد الحدود والتعريفات وجاء في مطلبين اثنين، الأول منهما نقد الأحكام النحوية، والآخر نقد الحدود والتعريفات.

وفي آخر المطاف جاءت خاتمة البحث ونتائجه، ثم ثَبتًا بأهم المصادر والمراجع.

وأخيرًا نسأل الله أن يلهمنا الصواب ويقربنا إليه، ويجنبنا الخطأ والزلل ويبعدهما عنَّا، وآخر دعوانا أنْ الحمد لله رب العالمين.

التمهيد: مواضع التخطئة عند الجَنْدي في كتابه الإقليد

لا شك أنَّ التلون النقدي الذي حفلت به المؤلفات اللغوية المختلفة ولاسيما النحوية منها، فضلًا عن المجالس النحوية التي كانت أسبق ظهوراً من مؤلفات النحو، قد اعتنت كثيرًا بتصويب الأخطاء اللغوية والنحوية الجارية على ألسن العامة والاهتمام بها، فضلًا عما كان يدور في كلام المتخصصين في اللغة، والتصويب كان "بتعَقُّب بعض ما يدور على أسَلَات الألسنة والأقلام، من ألفاظ وتراكيب، فيتنازعونه بين مُخَطِّئٍ ومُصَوِّبٍ، وعُمدَةُ كُلّ منهم في ذلك ما قد حصَّلهُ أيامَ الطلب من قواعد اللغة ومنهجها في التصريف والاشتقاق" (سليم، عبد الفتاح، 1991، 3) بحسب ما قِيسَ على كلام العرب في عصور الاحتجاج الزمانية والمكانية، وليس ببعيد فقد دخلت هذه المؤاخذات المتون ومنظومات الكتب النحوية وشروحها بما يتلاءم وطبيعة التأليف فيها، فيقول عباس حسن "والحق أنَّ النحو-من نشأته على عصرنا هذا- مصاب ببعض علل وآفات، تكاد تكون متشابكة متداخلة، يعسر فصل واحد من آثارها ونتائجها من الأخرى، أضعفت شأنه، وشوهت جماله، وتولتها الأيام بالرعاية والإذكاء حتى كادت تقضي عليه وانتهت إلى ما ترى"(حسن، عباس، 1966، 71)، فلا يخلو أي عمل مهما كان من الضعف والوهن، فلا غرابة في أن يعثر الناقد عبر استقرائه للنصوص على الثغرات والمؤاخذات التي تصاحب عمل النحويين في مؤلفاتهم، فأول ما يطالعنا في ذلك كتاب سيبويه كونه المؤلف الأول في النحو، إذ كان يزخر بمادة نقدية أتكأ عليها العلماء فيما بعد، فأضحت هذه التصويبات ظاهرة لغوية لا يكاد يخلو منها كتاب لغوي قط، فلا عجب أنَّ ما عمله علماء العربية قديمًا وحديثًا يُشار إليه بالبنان من العرب وغير العرب، فيقول يوهان فك "ولقد تكفلت القواعد التي وضعها النحاة العرب في جهد لا يعرف الكلل، وتضحية جديرة بالإعجاب"(يوهان فك، 1980، 2)، فالنقد الذي ورد في المظانّ اللغوية لا يعد مثلبة، بل تقويمًا وتصحيحًا، الغاية منه الوصول للصواب والابتعاد عن الخطأ واللحن في الكلام، فالجَندي لا يكاد يخرج عن ركب العلماء في التعرض للآراء والأحكام والشواهد بالنقد والتصويب على وَفْقِ ضوابط التخطئة المعهودة حتى لا يبخس أحدًا فيما قال، والتي ما لبث العلماء في النظر فيها، وتعليل ما يرونه صائبًا، ومن يطالع كتاب الإقليد يتلمس ذلك جليًا في ثنايا الكتاب، فكان من الطبيعي بحسب ما تقتضيه الدراسة لَمّ بعضًا من شتات هذه المسائل للتعرف على منهج المؤلف(الجَندي) في التخطئة، وقد تأتَّى هذا المبتغى في ثنايا البحث.

المبحث الأول: تخطئة العلماء

لا غرابة في أن المؤلفات النحوية أخذت على عاتقها نقل آراء النحويين فضلًا عن آراء أصاحبها، واختيار الصائب منها وموافقته، ونقد المخالف وردّه بألفاظ ومصطلحات أنيقة توضح ذلك وتَنمُّ عن حسن تداولها، وقد غدا ذلك واضحًا عند الجَندي في كتابه الإقليد بتوضيح ذينك الآراء وبيانها، ومناقشتها على غرار سابقيه، وجاء هذا المبتغى على النحو الآتي:

المطلب الأول: نقد النحويين المصرَّح بأسمائهم:

حري بنا أن نذكر ما امتاز به كتاب الإقليد، إذ لا يختلف عن غيره في كثرة ما ينقله عن العلماء بمختلف مذاهبهم، وبَسْطِ أقولهم في توجيه الكثير من المسائل النحوية والصرفية والخلاف الوارد فيها، موافقًا ما يراه مناسبًا، ويرد ما جانب الصواب منها، ولا غرابة في أنَّ أول ما يُشار إليه في هذا الموضوع نقده لآراء المصنف صاحب كتاب المفصل الذي شرحه الجَنْدي في أكثر من موضع، (الجَنْدي(2002)، 334/1، 1081/2، 1623/3، 1672/4)، ويتضح ذلك أكثر في توجيهه المسائل المختلفة في كتاب الإقليد أبان فيها عدم صحة كلام المصنف في قوله: "وقد يقع المبتدأ والخبر معرفتين معًا كقولك: زيدٌ المنطلِقُ، والله إلهُنا ومحمدٌ نبينا" (الجَنْدي، 2002، 334/1) فقد ذكر الجَندي في شرحه لهذه المسألة معقبًا على كلام المصنف "هذا لا يصحُّ في الظاهر؛ لإنَّ الإخبار للفائدة، وهي في الإخبار عما يُعرف بما لا يُعرف، إلا أنَّ قولك: (زيدٌ أخوكَ)، إنَّما جاز لأنَّك تقول لمن يعلم (زيدًا)، وهو كالطالب أن يعرف حكمًا له، وأنَّه معتقد أنَّه له أخًا ولكن لا يعلمه على التعيين، وعلى هذا يجري الإخبار على كل معرفتين"(الجَنْدي، 2002، 334)، ثم بيَّن سبب تخطئته ذلك؛ بأنَّ الخبر سبب مجيئه لغاية وهي أنَّه مكمل الفائدة مع المبتدأ، فقال: "فأما إذا لم تحصل الفائدة كما إذا كان المخاطب يعلم أنَّ زيدًا أخوه فقلت: (زيدٌ أخوك) كان عبثًا؛ لأنَّ الإخبار بما أحاط به علم السامع خارج عن الصواب"(الجَنْدي، 2002، 334/1).

فما ذهب إليه النحاة في ذلك يختلف تمامًا عما صرَّح به الجَندي؛ لأنَّ الفائدة من مجيء الخبر معرفة للمبتدأ المعرفة متحصلة إذ يختلف المعنى باختلاف الغرض، فإذا عرف السامع (زيدًا) بعينه، ولا يعرف المخاطب اتصافه بأنَّه المخاطب، وأردت أن تعرفه ذلك قلت: زيد أخوك، ولا يصح أن تقول: أخوك زيد، وإذا عرف أخًا له لا يعرفه على التعيين باسمه وأردت أن تعيّنه عنده قلت: أخوك زيد ولا يصح أن تقول: زيد أخوك. (الأزهري، 2000، 171/1-172، ابن يعيش، 2001، 98/1، السيوطي،1327هـ، 101/1).

إذًا المعنى هو الذي يحدد السياق، ويُكوّن تصوره في ذهن المخاطب كما أثبت ذلك ابن الخباز في أنَّ الفرق بين قولنا: زيد أخوك وأخوك زيد من وجهين: "أحدهما أنَّ (زيد أخوك) تعريف للقرابة و(اخوك زيد) تعريف للاسم. والثاني أنَّ (زيد اخوك) لا ينفي أن يكون له أخ غيره؛ لأنَّك أخبرت بالعام عن الخاص و(أخوك زيد) ينفي أن يكون له أخ غيره لأنك أخبرت بالخاص عن العام" (السيوطي، 1359هـ، 236/2، السامرائي، 2000، 171/1).

واستكمالًا لما ورد من نقده بعضًا من آراء المصنف صاحب كتاب المفصل، الذي قام بشرحه، نستعرض جملة من نقده لمقولات العلماء الآخرين بعد عرضه لآرائهم، لبيان نهجه في سلوك هذا الطريق، وتأتَّى ذلك بما يأتي:

- **أبو عمرو بن العلاء (ت154هـ):**

ورد في باب التصغير كلام للمصنف في حديثه عن تصغير الألفاظ على صيغة (فُعَيل) عندما يجتمع مع ياء التصغير ياءان فتُحذف الياء الأخيرة، كقولك في عطاءٍ وإِدَاوَةٍ وغَاوِيَةٍ ومُعَاويةٍ وأَحوَى، عُطَيٍّ وأُدَيَّةٍ ومُعَيَّةٍ وأُحَيٍّ فحُذِفَت الياء الأخيرة، فاستطرد الجَندي معلقًا فقال: إنَّ الأصل: عُطَيِّيٌ، وأُدَيِّيَةٌ، وَغُوَيِّيَةٌ، ومُعَيِّيَةٌ، بثلاث ياءات في كل واحدة من هذه الأربع، حذفت الياء الأخيرة، معللًا سبب ذلك بأنَّ هذا الحذف اعتباطي جيء به للتخفيف كحذف الياء في يدٍ وليس كحذفها في قاضٍ؛ لأنه حذف إعلالي(الجَنْدي، 2002، 1185/3).

أما لفظة(أحوَى) فأصل مُصَغَّرِهِ أُحَيْوى، والأصل أُحَيْوِوٌ؛ لأنَّه من الحُوَّةِ، فتُقلَبُ الواو الأخيرة من الواوين ياءً لانكسار ما قبلها ثم تُقلب الواو الباقية فتصير أُحيِّيٌ بياءات ثلاث فتُحذَفُ الأخيرة، ويبقى أُحَيٌّ غير منصرف (الجَنْدي، 2002، 1186/3).

أما وجه منع الصرف، فقد نقل الجَندي عن سيبويه، لا أعبأ بذلك النقصان، ألا تراهم لم يصرفوا (يَضع ويَعد) بعد التسمية بهما مع أنَّهما قد نقصا عن مثال الفعل (سيبويه، 1988، 471/3) (الجَنْدي، 2002، 1186/3)، وهذا القول يشير إلى أن صيغة (أفعل) المقدرة كالمحققة، ويؤيد هذا القول منعهم صرف (أشدَّ) وإنْ تغيرت صيغة (أفعل)، فكذا هنا، وإنما صرفه عيسى نظرًا إلى أن نقصانه عن مثال الفعل، وليس الحذف هنا كالحذف في قاضٍ فلا يكون المحذوف مراداً، فكانت الكلمة كأنها على هذه البنية، فخرجت عن صيغة الفعل(سيبويه، 1988، 471/3) (الاستربادي، 1982، 133/1) (ابن يعيش، د.ت، 125/5) (الجَنْدي، 2002، 1186/3).

أما أبو عمرو فكان يقول: أُحَيٍّ على أنَّ الياء تحذف في الرفع والجر أي أنَّ الحذف إعلالي كما في جوار يلحقه التنوين، ويكون النصب بالفتحة على الياء، فتقول: (رأيتُ جواريَ) ومثله في (أُحَيٍّ) فتقول: (رأيتُ أُحَيَّ يا فتى)، وألزمه سيبويه بقولهم في تصغير (عطاءٍ عُطَيٌّ) (سيبويه، 1988، 471/3) (الاستربادي، 1982، 133/1) (ابن يعيش، 1988، 125/5) (الجَنْدي، 2002، 1186/3). ووجه الإلزام أنَّ أصله (أُحَيِّيٌ) بياءات ثلاث فحذفت الأخيرة كما في (عُطَيٌّ)، فلم يبقَ فرق بينهما، فمن فرق بينهما فقد خرج عن سنن الإجماع، فظهر أن ما قاله أبو عمرو توهم، إذ التسوية معلومة في جميع الباب (سيبويه، 1988، 471/3) (الجَنْدي، 2002، 1186/3).

ووجه من قال أُحَيْوٌ هو القياس على أُسَيْودٍ، أَصْلُه أُحَيْوِيٌ سقطت ياؤه للتنوين كما في قاضٍ (الجَنْدي، 2002، 1187/3)

لا شك أنَّ الخلاف بين العلماء في حذف الحرف ولا سيما حرف الياء في الألفاظ المذكورة آنفًا، لم يرد عنهم سبب ينهي الجدل في علة الحذف، فأغلقوا الباب على من جاء بعدهم في بيان السبب، إذ وضعوه في خانة أنَّ الحذف إما يكون قياسي خاضع للأحكام الصرفية لا خلاف فيه على وَفْقِ ما جاء في المؤلفات الصرفية، وإما يكون قد خالف الحذف القياسي وأطلقوا عليه اسم الحذف الاعتباطي والحرف المحذوف فيها ليس له علة للحذف، غير أنَّ علة

الحذف في مثل هذه الألفاظ وردت عند بعضهم للتخفيف، يخرج لاستثقال النطق بها، وكل ما ورد من نصوص ومقولات لمختلف العلماء في حذف الحرف لا يخرج عن هذين النوعين، فضلًا عن ذلك فقد ورد في دراسة أخذت على عاتقها تتبع الحذف الصرفي في المظان الصرفية وموقف العلماء منه ولا سيما الحذف الاعتباطي بقوله: "ونظرًا لأنَّ مثل هذه الأسماء قد توهم كثيرًا من الباحثين أو الدراسين أنها من الحذف الصرفي، أردت التنبيه عليها، وأنْ افرد لها حديثًا خاصًا على الرغم من اعتقادي أنها ليست من الحذف الصرفي، وإنَّ ما حذف منها ليس مبعثه علة تصريفية، وإنما هو مجرد التخفيف" (الروابدة، 1995، 204)

فعلة الحذف الاعتباطي إذن هي التخفيف كما ذكر تابع فيها بعض المتقدمين من العلماء، والتخفيف ما هو إلا عبارة عن تغييرات صوتية تمس بُنى الكلمات من غير أن تلحق ضررًا بدلالتها فهو لا يصيب إلا الألفاظ التي تحمل في نطقها الاستثقال، وسر العربية في العدول عن الألفاظ الثقيلة إلى الخفيفة واضح، وهو أنَّ العربية تميل إلى الخفة وتكره الاستثقال. (ابن شهاب، 2004، 18).

هذه الدراسة وغيرها لم تحسم الجدل بين العلماء في الحذف غير القياسي، فعاد إلى النتيجة نفسها أنَّ هذا الحذف جاء للتخفيف. زد على ذلك فإنَّ ابن القيم يلحظ علة أخرى للحذف الاعتباطي غير التي مرت آنفًا ربما تكون أعمق من وجهة نظر العلماء السابقين، إذ يقول: "وقد يظهر فيه معنى لطيف وهو أنَّ الألفاظ أصلها المصادر الدالة على الأحداث، فأصل غَدَا يَغدو غُدُوًا بوزن رَمَى، وأصل دَمِيَ بوزن فَرِحَ مصدر دَمِيَ يَدْمَى كبَقِيَ يَبْقَي، وأصل يَدَيَ من يَدَيْتُ إليه يديًا، ثم حذفوا فقالوا: يَدًا، وكذلك سِمٌ أصله: سَمَوٌ من سَمَا يَسمُو سِمْوًا كعَلِمَ يَعلَمُ عِلمًا، فلما زحزحت عن أصل موضوعاتها، وبقى فيها من المعنى الأول ما يعلم أنَّها مشتقة منه حذفت منها لاماتها بإزاء ما نقص من معانيها، ليكون النقص في اللفظ موازيًا للنقص في المعنى، فلا يستوفي حروف الكلمة بأسرها إلا بحصول المعنى بأسره" (ابن قيم الجوزية، د.ت، 95/1) إذ أضاف ابن القيم علة أخرى إلى علة من سبقه تعود إلى المعنى، فيرى أنَّ هذه الألفاظ أُخِذَت من مصادرها، فلما لم يعد فيها معنى الحدث نقص منها بعض حروفها.

وبما أنَّ الحذف والتخفيف الذي طرأ على هذه الألفاظ خاضع للتغييرات الصوتية، فقد وضع الصوتيون مجموعة من القوانين الصوتية توضح علة الحذف ولاسيما الحذف الاعتباطي على صعيد هذه القوانين منها قانون الأقوى حينما يؤثر صوت في آخر فإنَّ الأضعف هو الذي يكون عرضة للتأثر بالآخر.(عمر،1997، 372) وفي ضوء التفاعل بين الصوت الأقوى والصوت الضعيف، عالج الصوتيون المحدثون هذه القضية معتمدين على قوة الصوت النطقية، إذ تتحدد غالبًا بالإطباق والجهر والتفشي وغيرها؛ فكان أكثر الحذف في حروف العلة حذف اعتباطي نظرًا لضعفها فضلًا عن موقع الصوت في الكلمة، فالصوت الذي يكون في بداية الكلمة أقوى من الذي يكون في نهايتها، فكان حذف لام الكلمة في الحذف الاعتباطي أكثر من حذف عينها وفاءها، زد على ذلك قانون الجهد الأقل أو الاقتصاد في الجهد، إذ يرمي إلى تحقيق حد أعلى من الأثر بحد أدنى من الجهد. ويرتبط هذا القانون بظاهرة التخفيف الصوتي ارتباطًا وثيقًا فالحذف في الكلمة لا يكون اعتباطًا بل لبذل جهد أقل عند نطق الكلمة. (الشايب،2004، 189)، ولا يخلو ذلك من أنَّ اللغة تميل إلى السهولة والتيسير؛ فالاستغناء عن الأصوات العسيرة في النطق بأصوات سهلة النطق والمخرج خير دليل على الحذف الاعتباطي بقصد السهولة والتيسير. (عبد التواب،1990، 47).

- **الكسائي(189هـ)**

نقل المصنف قول الكسائي، إذ إنَّه استثنى ما فيه أحد حروف الحلق، وأنَّه يقال فيه (أفعَلَه) بالفتح عند حديثه على ما كان على (فَعَلَ) فهو على معانٍ لا تُضْبَطُ كثرةً وسعةً ومنها هذا الذي ذكره، فذهب الجَندي شارحًا مقولة المصنف المنقولة عن الكسائي بقوله: يعني أن تكون عينه أو لامه أحد حروف الحلق دون الفاء وإنما ساق الكلام على الإبهام، لسبق ما يؤذن بذلك وما استثناه الكسائي غير مستقيم، لأن النَّقَلَة الثُّقات نَقَلوا: (فَاخَرَنِي فَخَرْتُهُ أَفْخُرُهُ). والخاء من حروف الحلق؛ ولأنَّ ما فيه أحد حروف الحَلْق لم يلزم في قياس كلامهم الفتح دون الضم، بل استعمل في كلامهم مفتوحاً، ومضموماً بدليل قولهم: بحثَ يَبْحَثُ، وَدَخَلَ يَدْخُلُ (الجَنْدي، 2002، 1637/3) (الاستربادي، 1982، 71/1).

- **قطرب** (ت 206هـ)

من مسائل الخلاف التي وردت في كتاب الإقليد فعلية أو اسمية (نعم وبئس)، فذكر الجَندي عند شرحه كلام المصنف في حديثه عن أصناف المدح والذم، رأي البصريين ومن وافقهم من العلماء ثم أتبعه برأي الكوفيين ومن أيَّدَهم، فذهب سيبويه وعامة البصريين إلى أنَّ (نعم وبئس) فعلان وتابعهم الكسائي في ذلك. وحجتهم لحوق تاء التأنيث ساكنة بها نحو: (نعمت وبئست). (الجَنْدي، 2002، 1597/3) (سيبويه، 1988، 166/3) (الانباري، 1999، 97-127).

فعلَّل الجَندي بأنَّ التاء لا تلزمها بوقوع المؤنث بعدها، فقولك (نعم المرأة)، و(بئس الجارية) حسن شائع يقوله أكثر العرب بخلاف التاء في (قامت المرأة) و(قعدت الجارية).

وذهب الكوفيون ومنهم الفراء وأبو العباس ثعلب (الجَنْدي، 2002، 1637/3) (ابن يعيش، د.ت، 127/7) وأصحابه إلى أنَّهما اسمان. وحجتهم قول العرب (يا نعم المولى ويا نعم النصير)؛ ولأنَّ حرف النداء يدخل على الأسماء؛ وإنَّه قد جاء عن العرب برواية قطرب: نَعِيمَ الرجل أنت على فَعيل بفتح الفاء وكسر العين، وفعيل ليس من أبنية الأفعال. (الجَنْدي، 2002، 1637/3) (الأنباري، 1999، 104-121).

- **الفراء(207هـ)**

أغلب ما يظهر في كتاب الإقليد عرضه الخلاف في المسألة الواحدة، وما يثير الانتباه في ذلك، وتجدر الإشارة إلى ذكره أنَّ الجندي يعقب على تلك الآراء باختيار ما يراه مناسبًا خاصة آراء علماء البصرة، إلا أنَّنا نراه على العكس مع الفراء ومن تابعه من علماء الكوفة، بردّه أو اعتراضه على ما يذكروه من آراء في مناسبات كثيرة في كتابه، منها على سبيل المثال آراء الفراء (الجَنْدي، 2002، 567/2، 1362/3، 1473/3). فضلًا عن العلماء الآخرين، بألفاظ ومفردات يكاد يكون قد انفرد بها، منها نقله كلام الفراء في المنصوب بعد الفاء في جواب (ذينك الأشياء)، بقوله: إنَّه نصب على الخلاف أي: لما عطف ما بعد الفاء على فعل لا يشاكله في معناه استحق المعطوف النصب على الخلاف ليفرق بينهما. ونظير هذا قول الكوفيين في الظرف الواقع خبرًا للمبتدأ في (زيد أمامك) إنَّ الخبر في المعنى هو المبتدأ كـ(المنطلق) في (زيد منطلق) و(أمامك) ليس بـ(زيد) في المعنى، فانتصب على الخلاف، لكنا نقول: هذا قول مُزيَّف، بدليل قولهم: (ما قام زيد لكن عمرو) فما بعد (لكن) مخالف لما قبلها ولا نصب في (عمرو) كما ترى، فثبت أن الانتصاب بإضمار (أنْ) (الجَنْدي، 2002، 1473/3) (المرادي، 1992، 232).

- **أبو الحسن الأخفش (ت 217هـ)**

أشار المصنف في حديثه عن الاختلاف في(ما) إلى أنَّها عند سيبويه غير موصولة ولا موصوفة وعلَّل الجَندي السبب بقوله: لأنَّ التعجب من مواضع الإبهام والبعد عن الوضوح والبيان، والموصولة معرفة والموصوفة قريبة من المعرفة، بل الأليق أن يجعل(ما) بمنزلة شيء.

ثم تابع المصنف ما قيل بشأن (ما) فذكر رأي الاخفش بأنَّها موصولة صلتها ما بعدها، وهي مبتدأ محذوف الخبر، فعقَّب الجندي على ذلك بقوله: إنَّها ليست بموصولة، وإنَّ (ما) إذا كانت بمعنى الذي و(أَحْسَنَ) صلتها احتاجت إلى خبر؛ لأنَّ الموصول مع صلته بمنزلة (زيد) ولا معنى للإضمار من غير فائدة، فلو كانت موصولة يكون التقدير: (الذي أكرم زيداً شيء) أي شيء لا تقدر له على صفة فيلزم إضمار ما هو المقصود، لما ذكرنا من أن الغرض في التعجب هو الإخبار عن جهل الشيء، وبما أوضحناه، وضح بطلان ما ذهب إليه أبو الحسن. (الجَنْدي، 2002، 1625/3) (ابن الحاجب، 1982، 111/2) (ابن يعيش، د.ت، 149/7).

- **أبو إسحاق الزَّجاج(311هـ)**

من المسلَّم به عند الخوض في غمار النقد التعرض لأقوال العلماء على اختلاف مذاهبهم، وما تحمله من اعتراضات وردود أولئك العلماء بعضهم على بعض، فلا يخلو كتاب نحوي من هذه المؤاخذات والاعتراضات على اختلاف موضوعاتها وطريقة عرضها، فنشير هنا في آخر هذا المبحث نقضه لرأي الزجاج، ففي مستهل كلام المصنف مجيء ضمير الشأن مؤنثًا، إذا كان في الكلام مؤنث مستشهدًا بقوله تعالى: ﴿فإنَّها لا تَعْمَى الأبصَار﴾(الحج: 46)، وقوله تعالى: ﴿أَوَلَم يَكُن لَهُم آيَةٌ أَنْ يَعْلَمَهُ عُلَماءُ بَنِي إِسْرَائِيل﴾(الشعراء: 197)، فجاء ردُّ الجندي معقبًا على ذلك بقوله: أي فإنَّ القصة في الأولى والتقدير في الآية الثانية: أولم تكن القصة أن يعلمه علماء بني إسرائيل آيةٌ، ثم ذكر توجيه إعراب الآية الثانية بقوله: فـ(أن يعلمه): مبتدأ، وآية: خبره قدم عليه ولا يجوز أن تكون (آية) اسم كان و(أن يعلمه) خبرًا له؛ لأنَّ فيه جعل النكرة مخبرًا عنه والمعرفة خبرًا وبطلان ذلك ظاهر وإن قال به أبو إسحاق؛ لأنَّه ذكر أنَّ(آية)اسم كان وقد زَلَّ في ذلك، فإنَّ (أنْ) تقع صلته معرفة إذ هي في تقدير اسم مضاف على نحو قولهم: عِلْمُ عُلماء بني إسرائيل، فلما كانت معرفة امتنع جعل النكرة اسمًا، فلم يبقَ إلا وأن يكون الضمير في (يَكُن) للقصة، كالضمير في الآية المتقدمة.

إلا أنَّ الإمام عبد القاهر وجَّهَ قول أبي إسحق بقوله: فكأنه ظن أن الكلام عارٍ من المعرفة، لكن الجَندي لم يأخذ بهذا التوجيه فقال: هذا كلامه لكن التعويل على ما قررنا. (الجَنْدي، 2002، 832/2) (الجرجاني، 1982، 122/1-123).

فضلًا عن ذلك أنَّ الجرجاني ذكر تفصيل هذه المسألة وما قيل فيها، مدافعًا ومسوغًا لكلام الزجاج الذي ورد آنفًا، إذ قال فيه: وذلك سهوٌ منه بلا شبهة، وليس أبو إسحاق ممن يعتقد ذلك مذهبًا. (الجرجاني، 1982، 122/1-123).

- **ابن جني** (ت 392هـ)

في مستهل حديثه في موضوع زيادة حرف أو حذفه من أول الكلمة، شارحًا في ذلك كلام المصنف، إذ اعترض فيه على رأي ابن جني في أنَّ الهمزة تُزاد ساكنة ثم تُحرَّك، فقد تكلَّم المصنف في مثال الأمر الذي هو من أصناف الفعل يأتي على طريقة المضارع المخاطب، نحو (تَضعُ) في الأمر (ضَعْ)، و(تُضَارِبُ) في الأمر (ضَارِبْ) ونحوها مما أولَّه متحرك، فإنْ سَكَنَ زِدتَ همزة وصل لِئَلا يُبتَدَأَ بالساكن فتقولُ في (تَضرِبُ) (اضرِبْ).

وزاد الجّندي أنَّ زيادة الهمزة تأتي لافتقارهم إلى البداءة بالمزيد، واختصاص الهمزة بالمبدأ من المخارج، وأما زيادتها متحركة فلئلا يلزم العود إلى المهروب عنه وهو الهرب من حرف ساكن إلى حرف آخر مثل الأول في السكون. وبهذا بطل قول ابن جني: أنَّها تزاد ساكنة ثم تحرَّك؛ لرفضهم الابتداء بالساكن. (الجَنْدي، 2002، 1520/3).

المطلب الثاني: تخطئة النحويين غير المصَّرح بأسمائهم:

لا شكَّ أنَّ متابعة أقوال العلماء في المؤلفات النحوية والتباين الحاصل في الاعتراض والمؤاخذات بين العلماء كان القصد منه الوصول بالقاعدة

النحوية إلى معارج الكمال في ضبط القواعد والبُعد عن الخطأ والزلل وتحري الصواب، فقد حفلت تلك المظانَّ بالمناظرات والخلافات لتحقيق هذه الغاية، فلا يخلو تعدد هذه المصادر وتباينها أنْ يكون عائقاً يسعى النقد اللغوي بفروعه المختلفة من تحقيق غاياته، ورسم مسار النقد في هذه المؤلفات هو الغاية من وقوعه، بِعَدِّه الوسيلة التي سلكها النحاة في تخطئة بعضهم بعضاً، واعتراض بعضهم على بعض، وقد يحدو البحث فيها الوقوف على أهم الجوانب المشتركة في المؤلفات النحوية، والمطَّلِع على التراث النحوي يتلمّس المناظرات على اختلافها وتنوعها مبثوثة في أغلب مؤلفاته، فكانت لنا وقفات في مبحث سالف الذكر أشرنا فيها إلى تخطئته لقسم من النحويين بذكر أسمائهم صراحة، وفي هذا المبحث نستشرف تخطئته لقسمٍ آخر من دون ذكر أسمائهم، إلا أنَّه يشير إليهم بمسميات عامة ضمن مجموعة معينة، منها على سبيل المثال قوله: بعض اللغويين أو استضعفه بعضهم أو هذا رأي الكوفيين أو قال بعض المحققين وغيرها مما كان منثورًا في ثنايا كتابه الإقليد، وكان منهجه في عرضها متمثلًا بالآتي:

- **تخطئة رأي الكوفيين:**

ما يُلفت الانتباه الخلاف بين العلماء ولا سيما بين البصريين والكوفيين، والمُلاحظ دائمًا أنَّ الجَنْدي يخالف الكوفيين في آرائه ويوافق البصريين، إذ لمسنا هذا الملحظ في أغلب مواضع كتاب الإقليد (الجَنْدي، 2002، 1136/2، 1733/4) وما يلحق هذا الملحظ، التعريج على كلام المصنف في موضوع يجعل فيه الاثنان في لفظ الجمع لعدم الإلباس، موضحًا ذلك بأَنَّ من المعلوم ليس لكل أحد إلا رأس واحد، ويمين واحد وقلب واحدٌ مع ما في إيراد المضاف على لفظ التثنية لكونه مثنى في المعنى لكراهة اجتماع تثنيتين فيما تَأكَّد اتصالهما لفظًا ومعنى، ولا فرق في كون الأول متحدًا في كل واحد منهما أو متعددًا، وساق في ذلك شرط الكوفيين بكون الأول متحدًا في كل واحد منهما مستشهدين بقوله تعالى: ﴿فَقَد صَغَتْ قُلُوْبُكُمَا﴾(التحريم: 4) وهذا باطلٌ لقوله تعالى: ﴿فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾(المائدة: 38)والمراد إيمانهما. (الجَنْدي، 2002، 1037/2).

- **قال بعض المحققين:**

نلمح هذا التركيب في مواضع من كتابه، إذ كان يقصد به ابن الحاجب في شرحه للمفصل بحسب ما نبَّه عليه محقق الكتاب في المواضع التي ورد فيها. (الجَنْدي، 2002، 119/3، 1638) فضلًا عما ثبت في كتاب الإيضاح بأنها من أقواله التي ذكرها الجَندي في كتابه الأقليد، في هذا المقام نلمح حديثه عن تأنيث الاسم إذا كان حقيقيًا، وجب أن يلحق الفعل المسند علم التأنيث، نحو: جاءت هندٌ، ولا يجوز ترك الالحاق، أما إذا لم يكن حقيقيًا جاز ترك الإلحاق، نحو طلع الشمسُ، غير أنَّ المختار هو الإلحاق لعدم الفصل بين الفعل وبين المؤنث. (الجَنْدي، 2002، 1119/3).

قال بعض المحققين: (وقول النحويين إنَّ إثبات التاء مع عدم الفصل أحسن)، ليس بسديد للإجماع على قوله: ﴿فَجُمِعَ الشَّمْسُ والقَمِرُ﴾ (القيامة: 9) فإذن الأمران متساويان، إثبات التاء وعدمه، وقع فصلًا أو لم يقع فإن جاز ترك الإلحاق مع المؤنث الحقيقي فذاك لفصل نحو (حضر القاضي اليومَ امرأة)؛ لأنَّ الفصل لما أوقع الطول بين الفعل والاسم المؤنث احتمل ترك الإلحاق. (ابن الحاجب،1982، 554/1)

وفي بعض نسخ المفصل: جعل القاضي فاصلًا لا غير في نحو (حضر القاضي امرأة)؛ لأن الفصل قد حصل بذلك. (ابن الحاجب،1982، 554/1).

وسيبويه فَضَّل ترك الإلحاق بقوله: "كلما طال الكلام فهو أحسن نحو قولك: (حضر القاضي امرأة)؛ لأنَّه إذا طال الكلام كان الحذف أجمل وكأنَّه شيء يصير بدلًا عن شيء كالمعاقبة" وقال: "وإنَّما حذفوا التاء؛ لأنَّهم صار عندهم إظهار المؤنث يكفيهم ذكرهم التاء" (سيبويه،1988، 38/2-40).

وعقَّب الدكتور الحموز على ذلك بقوله: "للجوار أثرًا بيّنًا في هذه المسألة؛ لأنَّ الجار قد يؤخذ بجرم جاره، فالمؤنث الحقيقي لفظيًا أو معنويًا يُعدُّ ضد المذكر الذي يُعدُّ الأصل، ولذلك اختص المؤنث الفرع بعلامة التأنيث، الفرع في الاسم، وأثَّر في جاره الملاصق (الفعل) في إلحاق علامة التأنيث" (الحموز،1993، 86) فالمشهور في اللغة تغليب المذكر على المؤنث غير أنَّه هنا اختلف فوجب إلحاق التاء بالفعل لإسناده إلى المؤنث من غير فاصل.

- **قال قوم:**

بدا هذا المبتغى أسلوبًا واضحًا عند الجَندي في كتابه الإقليد، واستكمالًا لما ورد سلفًا يعود مرة أخرى في هذا الموضع فلا يصرَّح باسم العالم الذي ينقل عنه رأيًا أو مسألة فيكني عن اسمه بأسلوب آخر، ألا وهو (قال قوم) فضلًا عن قول المصنف فيه أيضًا، بقوله: (وعند بعضهم) والمقصود هو ابن درستويه (ت 347) بحسب ما أشار إليه المحقق ونسب ابن يعيش هذا الرأي إلى ابن درستويه أيضًا في شرحه للمفصل، ونتلمس هذا التعبير عند الجَندي في حديثه عن اختلاف النحويين في (ما) ذاكرًا الوجوه التي وردت فيها ومنها هذا الوجه، قال المصنف "وعند بعضهم فيها معنى الاستفهام كأنَّه قيل: أَيُّ شيءٍ أَكرَمَهُ؟" (الجَنْدي، 2002، 1624/3) فشرح هذا الوجه، بقوله: وقال قوم (ابن يعيش، د.ت، 149/7) (الجَنْدي، 2002، 1625/3) إنَّ (ما) في (أكرَمَ زيدًا): استفهامية، وهي مبتدأ وما بعدها الخبر، كأنَّه قيل: (أيُّ شيءٌ أكرمَ زيدًا) وليس بجيد، لأنَّ صيغ الاستفهام لم يثبت فيها نقل إلى إنشاء آخر بخلاف صيغ الأَخبار فإنَّها تُنقل إلى إنشاءات كثيرة. (الجَنْدي، 2002، 1625/3)

- **قال بعضهم:**

تجدر الإشارة هنا إلى أنَّ هذا التعبير غدا مألوفًا ولا سيَّما في المؤلفات اللغوية والنحوية، إذ لا يختلف في ذلك اثنان، وقد ورد في الإقليد بتعبيرات مختلفة لأننا ألفنا الجَندي يُنوّع دائمًا بالصيغ والعبارات في كلامه، فساق هذا الأسلوب بأكثر من تعبير في كتاب الإقليد منها على سبيل المثال (قال بعضهم، واستضعفه بعضهم، وبإنكار بعض اللغويين) ويتجلَّى واضحًا في حديثه عن الإعراب واشتراك الاسم والفعل فيه، وإنَّ الإعراب من حق الاسم،

والفعل تَطَفَّلَ عليه، فقال شارحًا قول المصنف: "(حقُّ الإعراب للاسم في أصله): وسائر الأبواب: بقيتها؛ لأنَّ باب المعرب خرج من البَيْن، يعني أن الحاجة لما كانت لمن يشتغل بهذا العلم داعية إلى تقديم معرفة الإعراب قدمناه، وإن كان من قبيل المشترك.

ذكر في الاعتذار عن ذكر المعرب في قسم الأسماء مع أن حقَّه أن يذكر في المشترك وجهين، وقد استضعفها بعضهم". (الجَنْدي، 2002، 228/1)

المطلب الثالث: نقل نقد العلماء

على الرغم من أنَّ الجندي أتكأ في شرحه على الخلاف في الإشارة إلى المادة النقدية التي اشتمل عليها كتابه، وبات النقدُ الواقعَ بين العلماء ممن تقدم منهم عليه أو عاصره واضحًا، فغدا ناقلاً لذلك النقد، مع أنَّه احتفظ بتلك المسائل الخلافية ونقلها عنهم؛ فلم يمنعه ذلك أن يُعلِّق عليها أو يشارك في توجيهها، أو يرجح بعض الأقوال على بعضها الآخر، في حكمه على المسائل الخلافية، ويتجلى هذه المطلب في بعض من المسائل التي أشار إليها، فنقل تلك الردود والاعتراضات عن العلماء الآخرين في اعتراضِ بعضهم لبعض، ويظهر منهجه واضحًا فيها، بما يأتي:

- **نقل تخطئة الخليل(ت170ه):**

حكى المصنف عن الخليل في كلامه عن جزم الفعل إذا وقع جوابًا لأمر أو نهي أو استفهام أو تمنٍّ أو عرض... أنَّ هذه الأوائل فيها معنى (إنْ) فلذلك انجزم الجواب، فعقَّب الجنَدي على ذلك بقوله: قد كشفنا النقاب عن وجه الدلالة غير مرة فلا نعود إلى الكشف. وإنما حكى قول الخليل تقريرًا لما ذكره من كون هذه الأشياء دالة على الإضمار. (الجَنْدي، 2002، 1504/3)

لذا قال الخليل: إن هذه الأوائل كلها فيها معنى (إن)، أما الخبر فلا يلزم أن يكون لغرض آخر خارج عنه بخلاف الطلب فإنه لغرض خارج عنه، وإلا لكان عبثًا، ومن ثَمَّ لم يجز أكرمني زيد فأكرمه. (الجَنْدي، 2002، 11504/3) (سيبويه، 1988، 93/3-94).

- **نقل تخطئة سيبويه(ت180ه) للأخفش(ت217ه):**

نقل شرفُ الدين الجَندي ردَّ سيبويه على الأخفش عند شرحه كلام المصنف لموضوع دخول(ال) على الاسم المبني، فقال المصنف في ذلك: "وحرفُ التعريف والإضافة لا يُخِلَّان بالبناء، تقولُ: الأحَد عشَرَ، والحادي عشر إلى التسعةَ عشر والتاسعَ عشرَ، وهذا أحدَ عشَرَكَ، وتسعَةَ عشَرَكَ" (الجَنْدي، 2002، 992/2)

فأشار الجَندي في شرحه أنَّ القياس أن يعرب المبني بدخولهما؛ لأنَّ بناء الاسم لمناسبته الحرف وتنزله منزلته، واللام من خصائص الاسم، فبدخولها تعود حالته الأولى وهي حالة اسمية ذلك الاسم جَذعة، وتنسلخ عن الحرفية. وكذا بالإضافة، لأنَّ المضاف إليه بمنزلة التنوين من المضاف وهو تفسير قولهم؛ لأنَّ المضاف إليه معاقبٌ للتنوين داخلٌ فيه، ولذا امتنع دخول التنوين على المضاف في الإضافة المعنوية امتناع دخوله على المعرَّفِ باللام. (الجَنْدي، 2002، 992/2)

وكان الأخفش يرى فيه الإعراب إذا أَضافَهُ، وزاد الجَندي أنَّ وجه مذهبه ما ذكرنا من القياس آنفًا.

وقيل: إنما رأى الأخفش ذلك، لئلا يلزم بناء ثلاثة أشياء لو لم تُعربه، ومثله: (لا) التي لنفي الجنس إذا دخلت على المضاف.

واسترذل هذا المذهب سيبويه أي استهجنه واستقبحه ومذهبه استحسان: ووجهه ما بيَّنَّا، والفرق للأخفش بين الإضافة والداخل عليه لام التعريف، حيث إنَّ الإضافة أظهر من اللام أثرًا؛ لأنَّ اللام يجر ويُسقط التنوين من المضاف، أما مع اللام فالسقوط لا غير، فلا يسوغُ إهدار ماله أثرٌ ظاهر. (الجَنْدي، 2002، 992/2) (سيبويه، 1988، 299/3)

وقيل في تقرير المذهبين في الإضافة: وإنَّما لم تُخِلَّ الإضافة بالبناء عند سيبويه؛ لأنَّ موجب البناء قائم بعد الإضافة كما هو قبلها. (الجَنْدي، 2002، 992/2) (سيبويه، 1988، 299/3)

- **نقل تخطئة المبرد(ت285ه) لسيبويه (ت 180ه):**

لا يخفى في هذا المقام أنَّ أهم ما امتاز به النحو العربي الخلاف بين النحويين ولا سيَّما بين البصريين والكوفيين، لإثبات قاعدة أو توجيه مسألة مُختَلَفٌ فيها فضلًا عن الخلاف بين أصحاب المذهب الواحد، فلا يخلو منه كتاب نحوي، فالمتتبع لكتاب الإقليد يلحظ التلوّن في الخلاف بين المذاهب فضلًا عن العلماء، ويطالعنا إثر ذلك الخلاف بين علماء البصرة فيما بينهم، وبرز من بين هؤلاء العلماء المبرّد والغريب أنَّه تعرَّص لكثير من آرائهم أو الشواهد التي قاسوا عليها بالرد والتضعيف والتخطئة، والمعروف عنه تصدُّره المذهب مدة من الزمن، وعلى الرغم من ذلك فقد خطَّأ سيبويه في بيت شعري استشهد به، فضلًا عن أنَّ ردوده شملت علماء المذهب الآخرين غير سيبويه أمثال المازني والجرمي وأبي عمر بن العلاء وغيرهم (ابن ولّاد، 1997، 189-194)؛ فصحة الرأي من دواعي متابعة المذهب، والرأي الخاطئ على خلاف ذلك، وهذا ما اتفق لسيبويه وقت صار مذهبه يمثل مذهب أهل البصرة، فكان لابدّ للمبرّد ومَن وقف بجانبه من العلماء في الرد على سيبويه أن يثبت كل واحد منهم صحة دعواه، من أجل تلك المتابعة، التي قد تكون غايةً لدى بعضهم ووسيلة لدى بعضهم الآخر.

وتأكيدًا لما سلفَ فقد أكَّد الجَندي القولَ للمبرد (المبرد، 1997، 4/48-49) (الجَنْدي، 2002، 835/2)

يَردُّ فيه على سيبويه، إذ تابع ما جاء به المصنف، بقوله "وقد روى الثقات عن العرب لولاك ولولاي..." (الجَنْدي، 2002، 835/2) فإنَّه بحسب قوله يجري مجرى الغلط، وزعم أنَّ لولاك ولولاي باتصال الضمير لم يُلَقَّ عن الثقة، والوجه هو (لولا أنت) و(لولا أنا) بالانفصال، والغريب في الأمر أنَّ هذا رأي سيبويه ووصفه في كلامه أنَّه غير ثقة وقدَّم أدلة تؤيد الانفصال وتُفَنِّد الاتصال الذي عليه سيبويه، إذ ساقَ الشاهد الآتي دليلًا على صحة الاتصال:

وكَمْ مَوطِنٍ لَولايَ طِحْتُ كَما هَوَى بأَجْرَامِهِ مِن قُلَّةِ النِّقِ مُنْهوِي

البيت لزياد بن الحكم الثقفي، وقد استشهد به سيبويه في الكتاب (سيبويه، 1988، 374/2) والمبرد في المقتضب (المبرد، د.ت، 73/3) (الجَنْدي، 2002، 835/2) وذكر الأنباري الخلاف في هذه المسالة في الإنصاف (الأنباري، 2003، 52-56).

وقد طعن في القصيدة أبو العباس المبرد لِمَا نُبِّهتُ عليه من مذهبه الذي ذكرناه آنفًا. (الجَنْدي، 2002، 836/2-837)

المبحث الثاني: نقد الأحكام والحدود

يتجلى النقد اللغوي في هذا المبحث في مطلبين اثنين، الأول منهما نقده للأحكام المنثورة في ثنايا كتاب الإقليد على اختلاف موضوعاتها فقد توزعت بين الأحكام النحوية والصرفية والصوتية والدلالية وكانت للباحث وقفة في بيان منهج الجَنْدي في عرضها.

وجاء المطلب الثاني في نقد الحدود والتعريفات فكانت للجَنْدي بصمة واضحة في اعتراضه على مجموعة من التعريفات والحدود التي ذكرها المصنف عند شرحه لمقولاته فيها، ويتجلى ذلك في تفصيل لهذين المطلبين باستعراض أقوال الجَندي لهما في شرحه.

المطلب الأول: نقد الأحكام

لا يخفى على كل ذي نُهْيَة أنَّ الأحكام اللغوية المختلفة ما هي إلا نِتاج استقراء كلام العرب عبر عصور الاحتجاج المتَفَق عليها، وهذه النصوص غالبًا ما تتسم بالثبات، مما حدا اللغويون تتبع الظواهر اللغوية في تصنيف تلك الأحكام على وَفْقِ المادة المروية، فمنها المطرد ثم القليل فالنادر والشاذ، وما ينبغي الوقوف عنده في هذا المطلب، ما تَشكَّل في كتاب الإقليد من نقدٍ للأحكام مُلَمِّحًا لمنهجه فيها من غير تفصيل، إذ نتلمس ذلك جليًا بما ورد في مواضع من كتاب الإقليد، ويتأتَّى هذا المنحى في نقده للأحكام نحويًا وصرفيًا وصوتيًا ودلاليًا.

- **نحويًا:**

في هذا الصعيد يتمثل نقد الجَنْدي للأحكام النحوية عندما ألمح عنها في كتابه الإقليد، شارحًا مقولة المصنف في باب التوابع: ينصبُّ عملُ العاملِ على القبيلين انصبابة واحدة؛ لأنَّ التابع مع المتبوع كشيء واحد، وهذا يستقيم على مذهب صاحب الكتاب (سيبويه، 1988، 421/1) على حد قوله، وأما على مذهب أبي الحسن فلا (الأنباري، 1997، 294-295) (الاستراباذي، 1975، 299/1)؛ لأنَّ الصفة من التوابع، والعامل فيها عنده غير العامل في الموصوف، فإذا قلت: (جاءني الرجل ضاحك)، فالرافع (ضاحك) كونه صفة للمرفوع، والعامل في الصفة: معنىً يُعرَفُ بالقلب لا لَفْظُ. (الجَنْدي، 2002، 278/1)

فالوجه لصاحب الكتاب، أنَّ الصفة بمنزلة الجزء من الموصوف، فالعامل مشتمل عليهما، فيكون عاملًا فيهما، غير أنَّ العامل يصل إلى الموصوف بلا واسطة، وإلى الصفة بالواسطة، ومثل هذا غير عزيز في كلامهم. (الجَنْدي، 2002، 278/1)

- **صرفيًا**

أما نقده للأحكام على المستوى الصرفي فقد يَمثُل عند كلامه في موضوع الجموع ولاسيَّما جمع التكسير وأوزانه المختلفة بحسب ما ذكره المصنف في كتابه المفصل، إذ أشار الجَندي إلى لفظة (فُلْك) التي وردت في التنزيل في قوله تعالى ﴿حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم﴾ (يونس 22) أنَّ ضمة الفاء في (فُلْك). إذا كان جمعًا ضمة عارضة للجمع كضمة السين في (سُقف) جمع (سَقْفٍ)، وإذا كان مفردًا فالضمة أصلية. فالضمتان إذن متغايرتان من حيث التقدير، ومثل هذا التغيير معتبرٌ عندهم، ألا ترى أنَّ (أسماء) اسم امرأة مثل (أسماء) في جمع (اسم) من حيث الصورة، ولكنهما مختلفان في التقدير. فوزن الأول (فعلاء) والهمزة الأولى بدل من الواو في (وَسْمَاءَ) من (وَسُمَ) إذا حسن، ووزن الثاني (أفعال) والهمزة الأولى زائدة، والثانية بدل من الواو في (أسماء) فمن سوى بين الضمتين في (فُلْكِ وَفَلْك) كان كمن سوى بين (أسماء وأسماء). (الجَنْدي، 2002، 1056/2)

- **صوتيًا**

أما نقده للمسائل الصوتية فيتجلَّى في كلامه عن مخارج الحروف، فلا شكَّ أنَّ اللغويين قسموا الأصوات إلى ستة عشر مخرجًا تَبعوا تقسيم سيبويه لها، فأشار الجَندي إليها بالشرح والتوضيح معقبًا على كلام المصنف ثُمَّ بيَّن أوجه الخلاف بين العلماء بشأن التحديد الدقيق لتلك المخارج، فضلًا عن مواضع التقارب فيما بين الحروف مبينًا أنَّ كل حرف له مخرج مخالف الآخر، ولكن لما اشتد التقارب بينهما جعلوا لها مخرجاً واحدًا، فوافق مذهب سيبويه وردَّ مذهب أبي الحسن في ذلك، فقال: مثلًا الهمزة والألف والهاء مخرجها من أقصى الحلق، فمن حيث الترتيب جعلوا الهمزة أولًا ثم الألف والهاء بعدها على قول سيبويه وبينهما على قول أبي الحسن: وحجته أنَّ الألف تقلب هاء في (أنَهْ) و(حَيْهَلَهْ)، وكذا الهمزة في (هَنَرْت وهَرَقْت) والأشبه أن يقلب

الشيء على ما هو قريب منه، لا إلى ما هو بعيد عنه، فَعلِمَ أنَّ الهاء بينهما، إذ لو كان بعدهما يلزم قلب الهمزة في نحو (هَنَرْت) إلى البعيد لا إلى القريب، وهذا خروج عن المناسبة، والصحيح مذهب سيبويه، وحجَّتُه أنَّ الألف إذا حُرِّكَت صارت همزة، فلو كانت بعد الهاء لكان جذبًا لها إلى البعيد. (الجَنْدي، 2002، 2145/4).

- **دلاليًا**

أستأنف في هذا المقام أنَّ منزلة التقديم تختلف عن منزلة الفضيلة في المبدوء به، جاء هذا عند شرحه لمقولة المصنف، الذي ذكر فيها قول سيبويه: ولم تجعل للرجل منزلة بتقديمك إياه يكون أولى بها من الحمار، كأنك قلت مررتُ بهما، أي ولم تجعل في قولك: (مررتُ برجلٍ وحماره) للرجل منزلة؛ لأنَّ الواو تقتضي الترتيب، والمراد بالمنزلة التقدم لا منزلة الفضيلة، إذ الأحسن تقديم الأفضل، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿خَتَمَ اللهُ عَلى قُلُوبِهِم﴾ (البقرة: 7)، قدَّم القلوب؛ لأنَّ القلب رئيس الأعضاء، ويؤيده قوله ﷺ: (إنَّ في الجَسَدِ لَمُضغِة، إذا سَلِمَت، سَلِمَ الجسد كُلُّه وإذا سَقِمَت سَقِم الجسدُ كُلُّه، ألا وهي القلب. (الجَنْدي، 2002، 1756/4) وينظر الحديث في صحيح مسلم. (مسلم، 1955، 203/8)

المطلب الثاني: نقد الحدود والتعريفات

لا يختلف النحويون في أنَّ الحدود والتعريفات النحوية منارة أسرار النحو، ومنهما تنطلق دراسة أحكامه ومسائله، ومعرفة مكنونها، فضلًا عن أنَّ مفهوم الحد والتعريف باتا لا ينفكان عن بعضهما البعض، واستعمالهما يكاد يكون بمعنى واحد، ومن الصعوبة بمكان معرفة ذاتيتهما، مادام الغرض منهما توضيح المفهوم النحوي وإزالة الإبهام عند القارئ، فلا ضير في استخدام أي منهما، بل الناظر في المؤلفات النحوية يرى أنهم يطلقون الحد على ما يفهم منه تعريف، والتعريف على ما يفهم منه حد، للتقارب الحاصل بين المفهومين، إذ لا بدَّ من وقفة توضح الفرق بين الحد والتعريف عند أصحاب المدونات المعجمية في اللغة والاصطلاح حتى يَضحُ الفارق بين مفهومهما قبل الولوج في عرضِ نقد الجَندي لطائفة من الحدود النحوية.

فالحدُّ لغةً: "الْفَصْلُ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ لِئَلَّا يَخْتَلِط أحدهما بالآخر أو لِئَلَّا يَتَعَدَّى أحدهما عَلَى الْآخَرِ، وَجَمْعُهُ حُدود. وَفَصْلُ مَا بَيْنَ كُلِّ شَيْئَيْنِ: حَلٌّ بَيْنَهُمَا، وَمُنْتَهَى كُلِّ شَيْءٍ: حَدَّه... وحدَّ الشيءَ مِنْ غَيْرِهِ يَحُدُّه حَدًا وحَدَّدَه: مَيَّزَهُ. وحَدُّ كُلِّ شيءٍ: مُنْتَهَاهُ لأَنه يَرُدُّهُ وَيَمْنَعُهُ عَنِ التَّمَادِي، وَحَدُّ السَّارِقِ وَغَيْرِهِ: مَا يَمْنَعُهُ عَنِ الْمُعَاوَدَةِ، وَيَمْنَعُ أيضاً غَيْرَهُ عَنْ إتيان الْجِنَايَاتِ، وَجَمْعُهُ حُدُود". (ابن منظور، 1414، حدد)

أما **الحد في اصطلاح** فعلماء النحو يكاد يتفقون على معنى واحد وهو قول يدل على ماهية الشيء مما يميزه عن غيره، فقد قال عنه الزجاجي: "هو الدال على حقيقة الشيء" (الزجاجي، د.ت، 46) وقال عنه العكبري: "هو الكاشف عن حقيقة المحدود" (العكبري، 1986، 23) وقال عنه أيضاً في موضع آخر: "هو تمييز المحدود عما يشاركه" (العكبري، 1995، 45/1) وعرفه الفاكهي بقوله: "هو ما يميز الشيء عما عداه". (الفاكهي، 1992، 49)

وأما معنى التعريف لغة: (عَرَفَ) تدل على: "الْمَعْرِفَةُ وَالْعِرْفَانُ، تَقُولُ: عَرَفَ فلَانٌ فُلَانًا عِرْفَانًا وَمَعْرِفَةً. وَهَذَا أَمْرٌ مَعْرُوفٌ". و"عرفه يَعْرِفُه مَعْرِفَةً، وَعِرْفاناً وَعِرْفَةً بالكسر فيهما، والمَعْرِفةُ والعِرفان: إدراك الشيء بتفكر وتدبر لأثَرِهِ، فَهِيَ أَخَصُّ من العلم، ويُضاده الإنكار" ويُقال: امْرَأَةٌ حَسَنةُ المَعارف أي الوَجْهِ وَمَا يَظْهَرُ مِنْهَا، واحدها مَعْرَفٌ، كَمَقْعَدٍ سمّي به لأَنَّ الإنسان يُعْرَفُ بِهِ" (الزبيدي، 1965، 133/24)

وأما **التعريف اصطلاحًا**: فذكر أهل المنطق أنَّ التعريف: هو "جعل الشيء محمولا على آخر؛ لإفادة تصوره بالكنه أو بالوجه" (الجرجاني، 1983، 62)، أو هو: "عبارة عن ذكر شيء تستلزم معرفته معرفة شيء آخر". (الجرجاني، 1983، 62)

ولا مناصَّ من القول أنَّ تخطئة الحدود والتعريفات فضلًا عن تخطئة شرحهما من القضايا المهمة في النقد اللغوي، لِمَا له من أهمية عند العلماء؛ لأنَّها تأتي في مستهل الأبواب وعلى رأس الموضوعات، فأولوها عنايتهم وأنعموا النظر في ماهيتها وكينونتها لتحديد مفهوم المصطلحات المختلفة وعلاقتهما مع بعض، للوصول بهما إلى الغاية المرجوة منها؛ لأنَّها تنبئ عن الموضوع وكنهه بكلمات وعبارات قصيرة محدودة، يُفهَمُ منها جُلُّ الموضوع، فالجَندي لا يَقلُّ شأنًا عن غيره في النظر في التعريفات والحدود ونقده لِما لا يراه مناسبًا، فردَّ قسمًا منها، ويتجلى ذلك عبر مواضع وقف عندها، منها: حديثه على شرح مقولة المصنف "المبتدأ والخبر هما الاسمان المجردان للإسناد نحو قولك: زيدٌ مُنطلِقٌ" (الجَنْدي، 2002، 303/1) فأشار إلى أنَّ المصنف ذكر المبتدأ والخبر بخصوصية اسمهما، وحدهما بحدٍّ واحدٍ، ومثله غير مستقيم، وعلل ذلك أنَّ فيه من حدِّ مُختلفين بحقيقة واحدة، بدليل امتناع قولك، الإنسان والفرس: جسم متحرك، قاصدًا تحديدهما بذلك. (الجَنْدي، 2002، 303/1)

والمتتبع للمؤلفات النحوية يخلص بمفهوم مفاده أنَّ حدًّا المبتدأ والخبر عند القدماء لا يخرج عن كونهما مسندًا ومسندًا إليه، فاعترض الجَندي بقوله "فلو أفرد المبتدأ يرد عليه الجزء الأول في (أقائم الزيدان)؛ لأنَّه مبتدأ، وهو مسند وليس بمسند إليه، ولو أفرد الخبر يلزم الجزء الثاني؛ لأنَّه خبر وهو مسند إليه لا مسند". (الجَنْدي، 2002، 303/1)

- **نقد حد الاستثناء:**

ما عهدناه على الجَندي مذ أول كتابه الإقليد أنَّه يكون شارحًا ومعلقًا على ما يرد من كلام المصنف سواء أكان موافقًا أم مخالفًا، فنلحظ في هذا الموضع أنَّه يذكر حدَّ الاستثناء مع أنَّ المصنف لم يتعرض له في متن كتاب المفصل في النسخة المطبوعة أو نسخ شروحه المختلفة كما هو واضح، إذ وضع عنوانًا تحت مسمى المنصوب على الاستثناء فشرع في بيان أضرب الاستثناء الخمسة، ثم وضع الجَندي بعد ذلك تعريفًا للاستثناء بقوله "هو إخراج

من حكم دخل فيه غيره" (الجَنْدي، 2002، 565/2) ويَنسِبُ محقق كتاب الإقليد هذا التعريف لصاحب المفصل بالرغم من أنَّ الشروح الأخرى كشرح ابن يعيش وغيره لم يرد في متن المفصل فيها تعريف الاستثناء، فلعل الجَندي قد وقع على هذا التعريف من نسخة أخرى لمتن المفصل، ثم درج الجَندي في كلامه بشرح التعريف قائلًا: "ولم يقل دخل فيه هو وغيره، ليتناول ما قاله الاستثناء المنقطع". (الجَنْدي، 2002، 565/2)

فاعترض على التعريف الذي ورد آنفًا بقوله: "وحدُّ الاستثناء مُشكِلٌ؛ لأنَّ الاستثناء يجمع المتصل والمنقطع ولا يتميز المتصل إلا بالإخراج، ولا إخراج في المنقطع، والأولى أن يحد كل واحد منهما على حِدَة". (الجَنْدي، 2002، 565/2)

بعد التمعن في كلامه نستشعر أنَّ حد الاستثناء إنما يعود للمصنف وما هو إلا شارحًا ومعقبًا على كلامه كعادته في شرحه، ولا غرابة إنْ لم يظهر في نسخنا التعريف بشكل واضح، وما نسبه المحقق أنَّ النسخة التي اعتمدها الجَندي لمتن المفصل غير النسخة المعتمدة عند الشرَّاح أو التي وصلتنا هو الصواب والله أعلم.

- **نقد حد الصفة:**

من نافلة القول أنَّ التركيب يتألف من مسند ومسند إليه ثم تصحبهما مقييدات، تَمثُلُ في الحال والتمييز والصفة والبدل وغيرها، فكلما زاد عنصرًا منها في الكلام زاد تقييدًا، وإذا نقص أدى إلى الإطلاق، إذ يلاحظ على هذه الأبواب التداخل فيما بينها في كثير من الأحيان فيصعب التمييز بينها، لذا يكون البحث فيها عن الفروق الدقيقة سواء من حيث الشكل أو الوظيفة، ومن ذلك ما يقع من الملابسة بين الصفة والحال (بوصبيعات، 2017، 46)، ويَمثل هذا المبتغى عند الجَندي في اعتراضه على المصنف في تعريفه للصفة، واستكمالًا لِما ورد من نقده للحدود، إذ ساق في هذا المقام اعتراضه على تعريف المصنف للصفة، فقال المصنف: "الصفة هي الاسم الدال على بعض أحوال الذوات، وذلك نحو طويلٌ وقصيرٌ، وعاقلٌ وأحمقٌ..." (الجَنْدي، 2002، 739/2) فاعترض الجَندي على تعريف المصنف بوصفه أنَّ هذا الحدُّ غيرُ مستقيمٍ، لا نتقاضه بالحال، فهي أيضًا بعضُ أحوال الذوات. وما هي بصفة ويمكن أن يُقال في الجواب عن هذا، إنَّ الكلام في الدال بعض أحوال الذات وهو من التوابع والحال ليست من التوابع، فلا ترد نقضًا، وإنما أهمل ذكر هذا القيد؛ لأنَّه في تفصيل ما تقدم من ذكر التوابع. (الجَنْدي، 2002، 739/2)

- **نقد مفهوم حد المبهم:**

ينبغي الإشارة إلى أنَّ ألفاظ الحدِّ ليس من الضرورة أن يكون مُتفَقٌ عليها على وَفقِ ما يكون من اتفاق أو اختلاف بين المذاهب النحوية أو أصحاب المذهب الواحد، فالضرورة تقتضي أن يكون الحدُّ جامعًا مانعًا لمفهوم المصطلح، إذ نلمس هذا الملمح في حديث الجَندي على موضوع المبهم شارحًا فيه قول المصنف، إذ يقول: "(والمبهم) سُمِّي مبهمًا؛ لأنَّه لا يقع على شيء معيَّن، وإنَّما يقع على ما يُشار إليه أو على ما توضحه الصلات". (الجَنْدي، 2002، 1113/3)

واستطرد بالقول مشبِّهًا المبهم بالمضمر، غير أنَّ المضمر بحسب وصف المصنف له أنَّه (أعرفها)، معللًا ذلك بقوله "لأنَّه لا يضمر إلا بعد جري ذكره ومعرفته فإضمار الاسم إعادته وتكريره، فيتنزل منزلة المفسر". (الجَنْدي، 2002، 1113/3)

وبما أنَّ المضمر والمبهم من المعارف، إلا أنَّ المبهم فيه شياعًا ليس في المضمر، والداخل عليه حرف التعريف أنقص تعريفًا؛ لأنَّ دليل التعريف فيه قلق غير لازم بل هو على شرف الزوال، ولا كذلك تعريف سائر المعارف فإنَّه متمكن من ذواتها. (الجَنْدي، 2002، 1113/3)

الخاتمة:

الحمد لله حتى يبلغ الحمد منتهاه، ثُمَّ بعد التوكل عليه سبحانه شرعنا في كتابة هذا البحث فيسَّر لنا إتمامه، فظهر لنا بعد البحث فيه جملة من النتائج نوجزها بما يأتي:

- أشارت الدراسة إلى أنَّ الجَندي اهتم في كتاب الإقليد كثيرًا بمسائل الخلاف فكان متعقبًا لها موافقًا مرة ومعترضًا أخرى ثم يعلل ذلك لما يملكه من سعة اطلاعه وعلمه الواسع ويتجلى ذلك في مواضع التخطئة والتصويب في الكتاب وأثرها في النقد اللغوي.
- وضَّحت الدراسة أنَّه اهتم بالتخطئة كثيرًا فنجده يخطئ العلماء مرة مصرحًا بأسمائهم ومرة غير مصرح بأسمائهم ومرة ينقل نقدهم بعضهم لبعض.
- توصلت الدراسة إلى أنَّه ينتقد أو يخطِّئ العلماء من دون ذكر أسمائهم فيكني عنها ببعض التعبيرات والأساليب مثل قال بعض الكوفيين وقال بعضهم وذهب بعض المحققين وغيرها.
- نهت الدراسة إلى أنَّ الجَنْدي ينتقد الأحكام على اختلاف موضوعاتها سواء أكانت نحوية أم صرفية أم دلالية.
- كما نهت الدراسة أيضًا إلى أنَّه ينتقد الحدود والتعريفات التي يذكرها المصنف فيوضح الصواب منها عن طريق عرض الخلاف الدائر بين العلماء.
- أشارت الدراسة إلى أنَّ الجَنْدي قد استعمل نسخة لكتاب المفصل غير النسخة المعتمدة التي عليها الشروح الأخرى، إذ عرض نقده لحد

الاستثناء وهو غير موجود في نسخة كتاب المفصل فضلًا عن نسخ شروح المفصل الأخرى، وقد وضح الباحث ذلك عند عرض المسألة.

- وفي الختام نسأل الله تعالى أن يوفقنا لمرضاته ويجنبنا الوقوع في الخطأ، وأن يكون عملنا خالصًا لله الكريم الجليل ويرشدنا سبحانه إلى سواء السبيل، ونسأله القبول والرضا على ما سلف ومضى وما هو آت لم ينقضِ الكثير منه والقليل، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين الهادي إلى سواء السبيل.

المصادر والمراجع

ابن الحاجب، ع. (1982). *الإيضاح شرح المفصل*، تحقيق: موسى بناي العليلي. وزارة الأوقاف- العراق إحياء التراث الإسلامي.

ابن شهاب، ع. (2004). *ظاهرة التخفيف في العربية*، مركز عبادي للدراسات والنشر، ط1.

ابن فارس، أ. (1979). *مقاييس اللغة*، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر- بيروت.

ابن قيم الجوزية، م. (د.ت). *بدائع الفوائد*، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

ابن منظور، م. (1414). *لسان العرب*، دار صادر- بيروت، ط3.

ابن ولاد، أ. (1996). *الانتصار لسيبويه على المبرد*، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، ط1.

ابن يعيش، م. (د.ت). *شرح المفصل*، تحقيق: اميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية- بيروت.

الاستراباذي، ر. (1975). *شرح كافية ابن الحاجب*، تحقيق: د. يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس- ليبيا.

الاستراباذي، ر. (1982). *شرح شافية ابن الحاجب*، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرون. دار الكتب العلمية- بيروت.

الأنباري، ك. (1999). *أسرار العربية*، تحقيق: بركات يوسف هبُّود، دار الأرقم بن أبي الأرقم- بيروت، ط1.

الأنباري، ك. (2003). *الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين*، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. ط1. المكتبة العصرية.

بوصبيعات، أ. (2017). *التقييد بالحال والتقييد بالصفة في النحو العربي*، مجلة آفاق العلوم، مجلد 2، عدد 9.

الجرجاني، ع. (1983). *التعريفات*، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتب العلمية- بيروت.

الجرجاني، ع. (1982). *المقتصد في شرح الإيضاح*، تحقيق: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد- العراق.

الجَندي، أ. (2002). *الإقليد شرح المفصل*، تحقيق: محمود أحمد علي أبو كته الدراويش، الإدارة العامة للثقافة والنشر -الرياض.

حسن، ع. (1966). *اللغة والنحو بين القديم والحديث*، دار المعارف – مصر، ط1.

الحموز، ع. (1993). *ظاهرة التغليب في العربية ظاهرة لغوية اجتماعية*، جامعة مؤتة، ط1.

الزبيدي، م. (1965). *تاج العروس من جواهر القاموس*، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج- الكويت.

الزجاجي، أ. (د.ت). *الإيضاح في علل النحو*، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس.

السامرائي، ف. (2000). *معاني النحو*، دار الفكر للطباعة والنشر، ط1.

سليم، ع. (1991). *المعيار في التخطئة والتصويب*، دار المعارف – مصر.

سيبويه، ع. (1988). *الكتاب*، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي.

السيوطي، ج. (1359ه). *الأشباه والنظائر في النحو*، حيدر آباد- الدكن، ط2.

السيوطي، ج. (1327ه). *همع الهوامع شرح جمع الجوامع*، مطبعة السعادة بمصر، ط1.

الشايب، ف. (2004). *أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة*، عالم الكتب الجديد، الأردن.

عبد التواب، ر. (1990). *التطور اللغوي، مظاهره وعلله وقوانينه*، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2.

العكبري، ع. (1986). *التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين*، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي- بيروت، ط1.

العكبري، ع. (1995). *اللباب في علل البناء والإعراب*، تحقيق: د. عبد الآله نبهان، دار الفكر- دمشق، ط1.

عمر، أ. (1997). *دراسة الصوت اللغوي*، عالم الكتب، القاهرة.

الفاكهي، ع. (1992). *شرح كتاب الحدود في النحو*، تحقيق: د. المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة- القاهرة، ط2.

المبرد، م. (1997). *الكامل في اللغة والأدب*، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي- القاهرة، ط3.

المبرد، م. (د.ت). *المقتضب*، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب- بيروت.

المرادي، ب. (1992). *الجنى الداني في حروف المعاني*، تحقيق: د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية – بيروت. لبنان، ط1.

مسلم، أ. (1955). *صحيح مسلم*، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة عيسى البابي الحلبي- القاهرة.

يوهان، ف. (1980). *العربية دراسات في اللهجات والأساليب*، ترجمة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي- القاهرة.

References

Abdul Tawab, R. (1990). *Linguistic development, its manifestations, causes, and laws*. Al-Khanji Library - Cairo, 2nd ed.

Al-Akbari, A. (1986). *Al-Tabyin from the doctrines of the Basra and Kufayb grammarians* (A. R. Al-Othaimeen, Ed.). Dar Al-Gharb Al-Islami - Beirut, 1st ed.

Al-Akbari, A. (1995). *Al-Lubab fi Illal al-bina wa al-Yarb* (A. Nabhan, Ed.). Dar Al-Fikr - Damascus, 1st ed.

Al-Anbari, K. (1999). *'Asrar al-Arabia* (B. Y. Haboud, Ed.). Dar al-Arqam bin Abi al-Arqam - Beirut, 1st ed.

Al-Anbari, K. (2003). *Al'iinsaf fi masayil alkhilaf bayn alnahwiayn albasariiyn walkufiiyn* (M. M. A. al-Hamid, Ed.). Modern Library, 1st ed.

Al-Fakihi, A. (1992). *Sharh kitab alhudud fi alnuhu* (A. M. R. A. Al-Damiri, Ed.). Wahba Library - Cairo, 2nd ed.

Al-Hamouz, A. (1993). *The phenomenon of predominance in Arabic as a linguistic and social phenomenon*. Mu'tah University, 1st ed.

Al-Istrabadi, R. (1975). *Sharh Kafiya Ibn al-Hajib* (Y. H. Omar, Ed.). Qar Yunis University - Libya.

Al-Istrabadi, R. (1982). *Sharh Shafiat Ibn Al-Hajib* (M. N. Al-Hassan & others, Eds.). Library Science - Beirut.

Al-Jandi, A. (2002). *Al-Uqlid Sharh al-Mufassal* (M. A. A. Kutta Al-Darawish, Ed.). General Administration of Culture and Publishing - Riyadh.

Al-Jurjani, A. (1982). *Al-Muqtasid fi Sharh Al-Idah* (K. B. Al-Marjan, Ed.). Dar Al-Rashid - Iraq.

Al-Jurjani, A. (1983). *Altaerifat* (I. Al-Abiyari, Ed.). Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya - Beirut.

Al-Mubarrad, M. (1997). *Al-Kamil in language and literature* (M. A. F. Ibrahim, Ed.). Dar Al-Fikr Al-Arabi - Cairo, 3rd ed.

Al-Mubarrad, M. (D.D.). *Al-Muqtasib* (M. A. K. Azimah, Ed.). World of Books - Beirut.

Al-Muradi, M. (1992). *Aljinaa aldaani fi huruf almaeani* (F. al-Din Qabawa & M. N. Fadel, Eds.). Dar al-Kutub al-Ilmiyyah - Beirut, Lebanon, 1st ed.

Al-Samarra'i, F. S. (2000). *Meanings of grammar*. Dar Al-Fikr for Printing and Publishing, 1st ed.

Al-Shaib, F. (2004). *The effect of phonetic laws on word structure*. New World of Books - Jordan.

Al-Suyuti, J. (1327 AH). *Huma' al-Hawami' Sharh Jami' al-Jawami'* (1st ed.). Al-Sa'ada Press - Egypt.

Al-Suyuti, J. (1359 AH). *Al-Ashbah wa al-Naza'ir fi al-Nahw* (2nd ed.). Hyderabad-Deccan.

Al-Zabaidi, M. (1965). *Taj al-Earus min Jawahir al-Qamus* (A. S. A. Farraj, Ed.). Kuwait.

Al-Zajjaji, A. (D.D.). *Al'iidah fi eilal alnuhu* (M. Al-Mubarak, Ed.). Dar Al-Nafā'is.

Bousbeyat, A. (2017). Restriction by adverb and restriction by adjective in Arabic grammar. *Afaq Al-Ulum Magazine, 2*(9).

Feck, J. (1980). *Arabic studies in dialects and styles* (R. A. Tawab, Trans.). Al-Khanji Library - Cairo.

Hassan, A. (1966). *Language and grammar between the ancient and the modern*. Dar Al-Maaref - Egypt, 1st ed.

Ibn al-Hajib, O. (1982). *Al-Idah Sharh al-Mufasal* (M. B. Al-Alili, Ed.). Ministry of Endowments - Iraq, Reviving Islamic Heritage.

Ibn Faris, A. (1979). *Language standards* (A. Haroun, Ed.). Dar Al-Fikr - Beirut.

Ibn Manzur, M. (1414). *Lisan Al-Arab*. Dar Sader - Beirut, 3rd ed.

Ibn Qayyim Al-Jawziyya, M. *Badai' Al-Fawa'id*. Dar Al-Kitab Al-Arabi, Beirut, Lebanon.

Ibn Shihab, A. (2004). *The phenomenon of alleviation in Arabic*. Abbadi Center for Studies and Publishing, 1st ed.

Ibn Welad, A. (1996). *Aliantisar: Sibawayh over Al-Mubarrad* (Z. A. Mohsen Sultan, Ed.). Al-Resala Foundation, 1st ed.

Ibn Ya'ish, M. (D.D.). *Sharh al-Mufasal* (E. B. Yaqoub, Ed.). Dar al-Kutub al-Ilmiyyah - Beirut.

Muslim, A. (1955). *Sahih Muslim* (M. F. A. Abdel-Baqi, Ed.). Issa Al-Babi Al-Halabi Press - Cairo.

Omar, A. (1997). *A study of linguistic sound*. Alam Al-Kutub - Cairo.

Selim, A. (1991). *The standard in errors and corrections*. Dar Al-Maaref - Egypt.

Sibawayh, A. (1988). *Alkitabi* (A. S. Haroun, Ed.). Al-Khanji Library - Cairo.